مركزية الشاهد الشعري في بناء القواعد النحوية

دة. صارة اضوالي
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، جهة الشرق
المغرب

ملخص:

تقترح هذه الورقة الاشتغال على جزئية تندرج في مبحث من مباحث علم أصول النحو، وهو مبحث أصل السّماع في ضوء قضيّة يُحدّدها العنوان الآتي: مركزية الشاهد الشعري في بناء القواعد النحوية. وفي هذا السياق، لا يخفى ما كان للشعر العربي من حضور وازن داخل المنظومة النحوية، وما حظي به من أهمية قصوى في تأسيس قواعد الفكر النحوي القديم، إلى جانب مصادر أخرى لا تقلّ منزلة في التأصيل للمعرفة اللغوية عموما. ومن هنا، تقوم أهمية البحث في هذه القضية؛ لأنها تفتح الباب على مناقشة قضايا فرعية ذات علاقة بقضية الدراسة الأساس، نستهلّها بالوقوف عند بعض المصطلحات كالشاهد والقاعدة، ثم الحديث عن أهمية حضور الشاهد الشعري في بناء قواعد النحو، وما يستتبعه من حديث عن مسألة الضرورة الشعرية التي وجدها النحاة منفذًا في عدد من المواقف التي لا يرضخ فيها الشاهد الشعري للقاعدة النحوية، إضافة إلى موقف بعض المحدثين من اختيار القدماء الشاهدَ الشعريَّ مسلكا في بناء القاعدة النحوية، هذا مع إدراج بعض نماذج الاستشهاد بالشعر على التأصيل لقاعدة نحوية، وما واجه هذا الاستشهاد من عقبات وإشكالات. ونختم هذا المقال بآفاق البحث في هذه القضية في الدراسات اللغوية الحديثة، وما تستثيره من سجالات بحثية أخرى.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

اضوالي، صارة. (2024، أكتوبر). مركزية الشاهد الشعري في بناء القواعد النحوية. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، السنة الأولى، ص 458-479.

Abstract:

This paper proposes to work on a section that falls within one of the topics of grammar principles, which is the study of the origins of hearing in light of an issue defined by the following title: The centrality of the poetic witness in constructing grammatical rules. In this context, it is no secret that Arabic poetry had a significant presence within the grammatical system, and the paramount importance it enjoyed in establishing the rules of ancient grammatical thought, along with other sources of no less importance in establishing linguistic knowledge in general. Hence, the importance of research into this issue. Because it opens the door to discussing sub-issues related to the main issue of the study, we begin by examining some terms such as witness and rule, then talking about the importance of the presence of poetic witness in building grammar rules. And the discussion that ensues about the issue of poetic necessity, which grammarians found to be effective in a number of situations in which the poetic evidence does not submit to the grammatical rule, in addition to the position of some modern scholars regarding the ancients choosing the poetic evidence as a path in constructing the grammatical rule, this is with the inclusion of some examples of citing poetry based on rooting. For a grammatical rule, and the obstacles and problems this citation faced. We conclude this article with the prospects for research into this issue in modern linguistic studies, and the other research debates it raises.

Keywords : Variation، Quranic readings، linguistic aspects، meanings.

مقدمة

تعددت بواعث وضع علم النحو العربي وتنوّعت، غير أن الباعث الذي فرض نفسه بقوّة، وحضّ علماء اللغة على ضرورة دراسة اللغة وسنّ قواعد العربية والإلمام بأحوالها وخصائصها، هو الباعث الديني؛ إذ إن خوف العرب على نص القرآن الكريم من التحريف واللحن الذي كان قد أخذ ينتشر بين العامة والخاصة في فترة مبكرة، ورغبتهم في أدائه أداءً صحيحا بعيدا عن أي خطأ يقتحمه سواء في النطق أم في الفهم، دفعهم إلى البحث عمّا يحفظُ اللسان العربي وقرآنه من كل شائبة.

وبغية بناء المعرفة النحوية بناءً صحيحا يقوم على أسس وضوابط لا تدع مجالا للشّك فيها، استأنس النحاة بعدد من الأصول التي تعدّ أعمدة للاحتجاج اللغوي عامّة، والاحتجاج النحوي خاصة، هذه الأصول هي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

وتقترح هذه الورقة الاشتغال على جزئية تندرج في أصل من هذه الأصول، وهو أصل السّماع في ضوء قضيّة يُحدّدها العنوان الآتي: مركزية الشاهد الشعري في بناء القواعد النحوية. وفي هذا السياق، لا يخفى ما كان للشعر العربي من حضور وازن داخل المنظومة النحوية، وما حظي به من أهمية قصوى في تأسيس قواعد الفكر النحوي القديم، إلى جانب مصادر أخرى لا تقلّ منزلة في التأصيل للمعرفة اللغوية عموما. ومن هنا، تقوم أهمية البحث في هذه القضية؛ لأنها تفتح الباب على مناقشة قضايا فرعية ذات علاقة بقضية الدراسة الأساس، نستهلّها بالوقوف عند بعض المصطلحات كالشاهد والقاعدة، ثم الحديث عن أهمية حضور الشاهد الشعري في بناء قواعد النحو، وما يستتبعه من حديث عن مسألة الضرورة الشعرية التي وجدها النحاة منفذًا في عدد من المواقف التي لا يرضخ فيها الشاهد الشعري للقاعدة النحوية، إضافة إلى موقف بعض المحدثين من اختيار القدماء الشاهدَ الشعريَّ مسلكا في بناء القاعدة النحوية، هذا مع إدراج بعض نماذج الاستشهاد بالشعر على التأصيل لقاعدة نحوية، وما واجه هذا الاستشهاد من عقبات وإشكالات. ونختم هذا المقال بآفاق البحث في هذه القضية في الدراسات اللغوية الحديثة، وما تستثيره من سجالات بحثية أخرى.

تمهيد:

احتفى العرب قديما بالشعر، كيف لا؟ وهو الذي وُصف بأنه ديوانها، ومجمع أفكارها، وذاكرة عاداتها، وخزّان ذكرياتها. ومعلوم، بالضرورة، أن الإعلاء من قيمة الشعر هو إعلاء، في

الوقت ذاته، لمنزلة الشاعر وتعظيم لشأنه. ونص ابن رشيق(456ه)، في هذا المقام، يغنينا عن كل قول، فقد قال في (عمدته): "كانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر أتت القبائل فهنّأتها، وصنعت الأطعمة، واجتمعت النساء يلعبن بالمزاهر، كما يصنعون في الأعراس، ويتباشر الرجال والولدان، لأنه حماية لأعراضهم، وذبّ عن أحسابهم، وتخليد لمآثرهم، وإشادة بذكرهم، وكانوا لا يهنئون إلا بغلام يولد، أو شاعر ينبغ فيهم، أو فرس تنتج"[1].

هذا حال الشعر في الوسط الجاهلي ولم يتغير، في الحقيقة، خلال صدر الإسلام[2]، فقد وجدنا النبي صلى الله عليه وسلّم يشجّع على قول الشعر وعلى سماعه، وتشهد على ذلك روايات كثيرة، يكفي أن نذكرَ عددا من الشعراء الذين عاشوا في عهده صلى الله عليه وسلم، ولم يتوانوا عن الذود عن الإسلام والمسلمين بالكلمة كما بالسيف، ولا يخفى ما عرفته الكلمة من سطوة آنذاك، فهي إما أن تكون لكَ أو عليك. قال الجرجاني: "أما أمره به، [يقصد أمر النبي عليه الصلاة والسلام بقول الشعر]، فمن المعلوم ضرورة، وكذلك سماعه إيّاه، فقد كان حسّان وعبد الله بن رواحة وكعب بن زهير يمدحونه، ويُسمع منهم، ويُصغي إليهم، ويأمرهم بالرّد على المشركين، فيقولون في ذلك ويعرضون عليه"[3].

وبالنظر إلى أهمية الشعر في بيئة الثقافة العربية الإسلامية آنذاك، لا غرابة أن نلفيَ هذا الحضورَ القويَّ للخطاب الشعري في منظومة التقعيد النحوي، وأن أكثر ما استشهد به النحاة وهم يقعّدون للغة ويحيطون بقوالبها يعود إلى حقل الشعر. ولا أظن أن السبب الذي دفعهم إلى ذلك غائب عن الأذهان، فقد عُرف العرب بالشعر، وتفوّقوا في الكتابة الشعرية، وتراث العصر الجاهلي[4] الذي وصلنا لأبلغ شاهد على هذا الكلام؛ ذلك أن جزءا مهما منه يدخل في حيز هذا النوع من الخطاب؛ وإن كان هذا الخطاب قد تعرّض، في وقته، لجملة من الأسباب التي جعلته متعدّد الرواية من جهة، أشار ابن سلام الجمحي (231ه) إلى هذا في (طبقاته) قائلا: "فلمّا كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب بالأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدوّن ولا

[1] - ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه وفصله وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1981، دار الجيل، سوريا، ط5، 65/1.

[2] - عبد الفتاح كيليطو، الأدب والغرابة: دراسات بنيوية في الأدب العربي، 2006، دار توبقال، الدار البيضاء، ط3، ص: 55.

[3] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، (د. ت)، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، (د. ط)، ص: 17.

[4] - ما وصلنا من هذا التراث قليل إذا أخذنا بقول أبي عمرو بن العلاء إذ قال: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير". ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، (د. ت)، دار المدني، جدة، (د. ط)، 25/1.

كتاب مكتوب ، وألْفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ، فحفظوا أقلّ ذلك وذهب عليهم منه كثير"[1]، وصرفته عن الدقة وعدم التثبت في النقل من جهة ثانية، وقد نص ابن سلام على ذلك أيضا بوضوح، فقال: "فلما راجعت العرب رواية الشعر، وذكرَ أيامها ومآثرها استقل بعض العشائر شعر شعرائهم، وما ذهب من ذكر وقائعهم ، وكان قوم قلت وقائعهم وأشعارهم، فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار، فقالوا على ألسنة شعرائهم. ثم كانت الرواة بعدُ، فزادوا في الأشعار التي قيلت"[2]. وليس يفهم من كلام الرجل إلا أن الشعر لقيَ من التصحيف والتحريف مثلما لقيَت أوساط معرفية أخرى كالمعجم وغيره، كما يذكّرنا كلامه بقضية نقدية معروفة من قضايا النقد العربي القديم، وهي قضية الانتحال.

وقبل الاسترسال في معالجة قضايا هذه الورقة، نتوقّف عند تعريف الشاهد وذكر بعض ما يدور في فلكه من مصطلحات.

1. مدخل مصطلحي: الشاهد والقاعدة

تتعدد أنواع الشواهد بالنظر إلى طبيعة المستشهَد به أولا، فمما هو معلوم بالضرورة أن مصادر التقعيد للغة العربية لم تقتصر على الشعر العربي الذي ينتمي إلى ما سُمّي بكلام العرب، وإنما استقت مادّتها أيضا من القرآن الكريم في صدر الإسلام، والحديث النبوي الشريف رغم ما عرفه من خلاف حول صحة الاستشهاد به. وبالنظر إلى المستشهَد عليه الذي يمكن أن نصنّف في ضوئه الشواهد إلى شواهد معجمية وأخرى نحوية وأخرى لها علاقة بالنقد والبلاغة والعروض، ويهمنا منها الصنف الثاني، ويقصد به "ما جيء به من كلام العرب شاهدًا لعامل نحوي أو لأثر إعرابي أو علامة بناء أو إعراب أصلية كانت أم فرعية، ونحو ذلك مما يقوم عليه النحو العربي وأصوله، وأوجه الخلاف في مسائله وقضاياه بين المدارس المختلفة، يستوي في ذلك الشاذ النادر والقياس المطّرد"[3]. ويعرّف محمد عبدو فلفل الشاهد النحوي أيضا بقوله: "دليل نصي جزئي يعود إلى ما عرف لدى النحاة بعصور الاحتجاج وأُتي به لبناء قاعدة، ولا يمكن تأويله على وجه غيرها، وإلاّ عد مثالا وإن كان من نصوص عصور الاحتجاج"[4].

---

[1] - ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، (م. س)، 25/1.

[2]- المصدر نفسه، 46/1.

[3]- يحيى عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي، 1992، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، فلسطين، ص: 266.

[4]- محمد عبدو فلفل، اللغة الشعرية عند النُّحاة- دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي، 2007، دار جرير، عمان، ط 1، ص ص: 13-14.

ومما يدور في فلك مصطلح الشاهد، الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل، وقد توقّف محمد عيد عند التفريق بين هذه المصطلحات في كتابه (الاستشهاد والاحتجاج باللغة) محتكِمًا إلى طبيعة النصّ ومنتجِه في علاقته بعصر الاحتجاج؛ فهو الفيصل في التمييز بينها، فإذا كان النص مما قيل في هذه الفترة أدرجناه في الضرب الأول، أما إذا جاوز مرحلة عصر الاحتجاج عُدّ تمثيلا؛ لأنه يعتبر من قبيل المصنوع غير الموثوق، لذلك فهو غير ملزم، هدفه الإيضاح والبيان فقط[1].

أما مصطلح القاعدة النحوية، فلا نجد له أثرا في مصنّفات النحاة المتقدّمين، وشأنه في ذلك شأن كثير من المصطلحات التي لم يظهر استعمالها إلا في وقت متأخر، وغياب المصطلح لا يعني البتة غياب المفهوم، فقد تجد له استعمالات أخرى مشابهة تدل على ما يدلّ عليه مصطلح القاعدة، كمصطلح (الأصل) على سبيل المثال، الذي يذكّرنا بعنوان كتاب أبي بكر ابن السرّاج (316هـ) (الأصول في النحو)، والذي نتصوّر أن المقصود به هو مجمل القواعد الرئيسة التي تقوم عليها الصناعة النحوية. وينصّ الكفوي (ت 1094هـ) في كلّياته على أن مصطلح الأصل يرد بمعنى القاعدة قائلا: "يطلق على القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات"[2]. ويورد في هذا الصدد، شواهد كثيرة من النحو والصرف التي يستعمل فيها النحويون كلمة الأصل في دلالتها على القاعدة، من ذلك، مثلا، قولهم إن النكرة أصل؛ لأنها أشد تمكنا[3]، وقس على ذلك أقوالا أخرى من هذا القبيل.

وللشاهد، عموما، وظيفتان اثنتان:

- الأولى: إثبات واقع اللغة في مستوياتها: الأصوات، والصرف أو الصيغ، والنحو أو التراكيب، والمتن والدلالة.
- الثانية: أنها مأخذ ضوابط اللغة وحدودها، وسنن أهل السليقة فيها[4].

[1] - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، 1988، عالم الكتب، القاهرة، ط3، ص:85.

[2] - أبو البقاء الكفوي، الكلّيات الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، 1998، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، ص: 122.

[3] - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، 1988، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 22/1.

[4] - محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، 1986، دار الفكر العربي، القاهرة، ص:46.

إن قارئ أمات الكتب النحوية والمصادر الأولى في تاريخ الدرس النحوي العربي، لا يعدم ملاحظة أن المدوّنة الشعرية تحظى بحصّة الأسد، وتستأثر باهتمام النحاة إلى حد بعيد، ولم يكن محمد عيد غافلا عن هذه الفكرة، فنصّ على ذلك بقوله: "الذين كانوا مصدر دراسة النحاة هم الشعراء والأعراب، أو بعبارة أخرى: هم الذين تجيء اللغة على ألسنتهم في مظهرين كلاهما يعجب النحاة هما: الشعر والغريب (...) الشعر والغريب هما أهم ما بحث عنه النحاة إذن واهتمّوا به"[1]. ومن ذلك أيضا ما ذكره أحد الباحثين الذي قدّم مسوّغات إكثار الاحتجاج بالشعر قائلا: "ولكن الملاحظ أن الاحتجاج بالشعر أفشى وأشيعُ كثيرا من الاحتجاج بكلام العرب النثري، ولعل هذا سببه شيوع حفظ الشعر، لأن إيقاعاته تساعد على ذلك، وحضوره الدائم بذلك في ذاكرة الأمة، (...) كما أن رواية الشعر أحرى أن تكون أضبط؛ لأن الضبط يمثل عنصرًا من عناصر إيقاعه"[2].

وعلى هذا الأساس، لا غرابة أن يكون الشعرُ واحدًا من أهم سبل الاحتجاج لتسويغ القاعدة النحوية، فهو "ديوان العرب، وبه حُفِظت الأنساب، وعُرفت المآثر، ومنه تُعلّمت اللغة. وهو حجّة فيما أشكلَ من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحديث صحابته والتابعين"[3].

ولا ننسى بأن القرآن الكريم هو دعامة مباشرة من الدعائم التي ترتكز عليها بقية مصادر الاستشهاد الأخرى، وبفضله تم حفظ كثير من الشعر؛ رغم أن "الشعر العربي الجاهلي أو الإسلامي كان في نظر النحاة منبعًا يمدّ النحوَ بالحياة والنمو والحركة، وعلى أساسه مُلئت صفحات كتب النحو بالقواعد التي يصعب حصرها، ويصعبُ استيعابها، ومع ذلك فإن هذا الشعر أثر من آثار القرآن الكريم، وفضل من أفضاله على النحو واللغة، ولولا القرآن الكريم ما جُمِعَ هذا الشعرُ وما عُنِيَ به الرواة"[4].

[1] - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، (م. س)، ص: 26.

[2] - محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة: الواقع ودلالته، (م. س)، ص: 52.

[3] - أحمد بن فارس، في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، 1997، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص: 212.

[4] - محمد عبد الله عطوات، منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد الأخرى، 2005، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد: 100/99، ص:299.

وقد نصّ النحاة، في غير موضع، على أن القرآن الكريم أقوى حجّة من الشعر، وأن الشعر هو دون القرآن أثناء الاستشهاد، لذلك نجد الفرّاء في معرض إعرابه قوله تعالى: "وَحُورٌ عِينٌ"[1]: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[2].

وتذكر المصادر أن ابن عبّاس -رضي الله عنه- كان يجلس "يومًا فلا يذكُرُ فيه إلا الفقه، ويومًا التأويل، ويوما المغازي، ويوما الشعر، ويوما أيام العرب"، كما تروي أن الرجلَ لا يفسّر آية قرآنية إلا وأورد عليها شاهدًا من الشعر[3].

وتكثر المرويات من هذا القبيل في كتب التراث العربي، والتي تدلّ على حجم الاهتمام الذي عرفه الشعرُ العربي من حيث الروايةُ والحفظ، ومن حيثُ الاستشهادُ به على عدد من الظواهر النحوية والتركيبية.

2. الضرورة الشعرية عند النحاة

من الجزئيات التي ترتبط بقضية الشاهد الشعري الضرورة الشعرية، وقد تنبّه القدماء، في ضوئها، إلى خصائص الجملة في الكلام المنظوم، وعرفوا أن للشعر لغةً لا يمكن موازنتها بلغة النثر، ومن أقدم المحاولات في هذا الباب ما يعود إلى سيبويه (180ه)؛ فقد عقد في الجزء الأول من (الكتاب) فصلا سمّاه "باب ما يحتمل الشعر"، قال فيه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء. وحذف ما لا يُحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا"[4]. وفي هذا الكلام ما يفهم ضمنيا بأن نظام النحو في الشعر قد يتغيّر على خلاف ذلك في النثر. ووجوه هذا التغيّر كثيرة لذلك أضاف سيبويه قائلا: "وما يجوز في الشعر أكثر من أذكره لك ههنا، لأن هذا موضعُ جمل"[5]. وقد فسّر أبو سعيد السيرافي(368ه) كلام سيبويه وأدرجه في باب الضرورة الشعرية فقال: "اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر؛ ليريَ بها الفرق بين الشعر والكلام، ولم يتقصّه؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصدًا إليها نفسها، وإنما أراد أن يصل هذا الباب، بالأبواب

[1] - سورة الواقعة، الآية: 22.
[2] - أبو زكريا يحيى الفرّاء، معاني القرآن، 1983، عالم الكتب، بيروت، ط3، 14/1.
[3] - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي،1983، الأطلسي، الرباط، ص: 21.
[4] - سيبويه، الكتاب، (م. س)، 26/1.
[5] - المصدر نفسه، 32/1.

التي تقدّمت فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور"[1]. والذي يقرأ هذا الكلام، لا يفهم إلا أمرين اثنين من كلام السيرافي، الأول ما سمّاه الضرورة الشعرية التي تُلجِئ الشاعر إلى الخروج عن بعض القواعد النحوية، والثاني، أن سيبويه لم يكن يقصد إلى الحديث عن الجملة في الشعر قصدا يفصلها به عن نظام الجملة بشكل عام، وهو الذي ترتّب عنه بعد ذلك إفراد مؤلفات خاصة وُسمت بـ(ضرائر الشعر) أو (الضرورة الشعرية)؛ وكأن الجملة في العربية لها قالب محدد لا محيد عنه، وعندما تخرج عن هذا القالب أو تكسر قاعدة نحوية تصير ضرورة تفرضها قيود خاصة بنظام الشعر، ولهذا يشير محمد حماسة عبد اللطيف: "وقد تلقّف النحويون بعد إشارته إلى هذا المبدأ اللغوي، وتعاملوا معه على أن للشعر ضرورات بدلا من أن يكون له نظامه المخصوص في تأليف جمله، وبناء تراكيبه، ثم ما لبثوا أن ألفوا في ذلك كتبا عرفت بكتب ضرورة الشعر، أو الضرائر، أو ما يجوز للشاعر في الضرورة، وغير ذلك، فمالوا بذلك عن طريق سيبويه، وانصرفوا إلى استخراج الضرورات، وتركوا وصف الجملة في الشعر وصفا مقصودًا لذاته"[2].

وقد مال إبراهيم أنيس إلى القول بالرأي ذاته، لكن في سياق مختلف، وهو أن النحاة لم يكونوا موفّقين حين قعّدوا للغة اعتمادًا على المدونة الشعرية، وكان من باب الأولى بحثُ الشعر معزولا عن النثر؛ الأمر الذي كان سيُخلصهم من حكاية الضرورة الشعرية، يقول الباحث: "ومع أن القدماء من اللغويين قد لاحظوا تلك الخاصية في نظام الشعر[يقصد مخالفة نظام الترتيب المألوف في الكلمات]، لم يحاولوا مطلقا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد بل خلطوا بينهما، فأدى مثل هذا الخلط إلى اضطراب في بعض أحكامهم"[3]، إلى أن قال: "وقد كثر حديثهم عن تلك الضرورة الشعرية التي أعدها وصمة وصموا بها الشعر العربي عن حسن نية منهم. ولست أعرف أمة من الأمم تصف شعرها بمثل هذا الوصف، أو تصمه بمثل هذه الوصمة وما كان أغناهم عن مثل هذا لو أنهم بحثوا الشعر وحده، وخصوه ببعض الأحكام التي يجب أن تترك للشعراء وحدهم، يتخذون منها ما يشاءون، ويهملون منها ما يشاءون، فإذا شاعت في شعرهم

[1] - أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، 2008، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1/188-189.

[2] - محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، 1990، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ص: 22.

[3] - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، 1978، مطبعة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط6، ص: 342.

ظاهرة من الظواهر، ونسج على منوالها الكثرة الغالبة منهم، عدت حينئذ من خصائص الأسلوب الشعري"[1].

ويزعمُ إبراهيم أنيس أن مقالته ليست الأولى في هذا الشأن، فقد سبقه من الأقدمين من أطلق صرخته منبها إلى وجوب الفصل بين النثر والشعر في استنباط أحكام اللغة وهو بهاء الدين السبكي (ت 773هـ)[2].

وما سمّي عند بعضهم ضرورة شعرية يراه آخرون غيرَ ذلك، فالشاعر "ليس مضطرّا إلى ما يسميه النحاة ضرورة إلا من وجهة نظر فنية خاصة بسياق قصيدته، وليس مضطرا اضطرارا لغويا أو نحويا"[3]. ومقالة أبي الفتح (392هـ) واضحة في هذا الشأن؛ إذ يقول: "إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة؛ أنسًا بها واعتيادا لها، وإعدادا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها؛ ألا ترى إلى قوله (الرجز):

قَدْ أَصبَحتْ أمَّ الخِيَار تدّعي عليَّ ذنبًا كلُّه لمْ أَصْنعِ[4]

فرفع للضرورة، ولو نصب لما كسر الوزن"[5]. فابن جني يعرض، في هذا النص، الأسباب التي تحدو بالشاعر إلى ارتكاب المخالفة النحوية، وهي ثلاثة كما ذكرها؛ أولها الأنس بها؛ لأن الشاعر يرغب فيها تحقيقا لمراده وغايته، وثانيها الاعتياد لها؛ فهي مما استقر في عرف البيئة اللغوية للشعراء واعتيد على استعماله، وثالثها الإعداد لها وقت الحاجة، والسماح بها لمن أراد من الخالفين[6].

ولا يكتفي ابن جني بهذا القول، بل يذهب إلى الاعتراف بأن الشاعر؛ مرتكبَ هذه الضرورة، يتعمّد المخالفة، ويوردها في شعره دلالة على قوّة طبعه وفيض منّته، وفرق كبير بين أن يكون الشاعر مضطرّا إلى أن يكسر بناء اللغة، وبين أن يتعمّد هذا الكسر مخيّرًا لا مجبرًا. يقول ابن جني في نص طويل من خصائصه: "فمتى رأيت الشعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها،

---

[1] - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص: 343.

[2] - الخطيب القزويني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، شروح التلخيص، (د. ت)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، 99/1.

[3] - محمد حماسة عبد اللطيف، ظواهر نحوية في الشعر الحر (دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور)، ط2001، دار غريب، القاهرة، ص: 26.

[4] - قائله هو الشاعر أبو النجم.

[5] - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، 1952، المكتبة العلمية عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 303/3-304.

[6] - محمد حماسة عبد اللطيف، ظواهر نحوية في الشعر الحر، (م. س)، ص: 27.

وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دلّ من وجه على جوره وتعسّفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمّطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته. بل مثله في ذلك عندي مثل مُجري الجَموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسرًا من غير احتشام. فهو وإن كان ملوما في عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض مُنّته؛ ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه، أو أعصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن المُلْحاة؛ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقِب اقتحمُ مثله، إدلالا بقوّة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه"[1].

ومع ذلك يعود ابن جني ليؤكد أن الشاعر رغم وعيه بهذا الأمر، فـ"كأنه لأنسه بعلم غرضه وسُفُور مراده لم يرتكب صعبا، ولا جشم إلا أَمَما، وافق بذلك قابلا له، أو صادف غير آنس به، إلا أنه هو قد استرسل واثقا، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسا"[2]. فابن جني في النصين معا، على حد تعبير محمد حماسة عبد اللطيف، "يقدم تفسيرين لارتكاب ما يسمى بالضرورة. أولهما يجعل الشاعر فيه واعيا بما يفعل، فضلا عن أنه مدل بقوة طبعه وشهامة نفسه. والآخر، يجعل الشاعر فيه غير واع بما يفعل، إذ تستغرقه التجربة، وتتضح في ذهنه، فيصوغها في شكل يثق بوضوحه مقتنعا بأن ليس فيه لبس"[3].

3. الإشكالات المطروحة أمام قضية الاحتجاج بالشاهد الشعري

كانت أول خطوة في طريق الحفاظ على العربية، هي جمع المادة اللغوية من القبائل الفصيحة البعيدة عن مناطق اللغات الأجنبية، ليقف النحاة بعدها على استقراء ما وصلهم من كلام العرب ومراعاة الحكم السائد في الأعم الأغلب منه، وتدقيق علله وتصنيفها، ثم وضع القوانين المطردة[4].

ولا شك في أن القيد المكاني والزماني الذي فرضه النحاة على هذا الجمع مقياسا لجواز الاحتجاج من عدمه، كان محطّ خلاف بين النحاة، ومنهم من لم يحترم هذا المعيار، فتجاوز الحيز المكاني الذي استشهدَ فيه بالقبائل التي يقطنُها العرب الخلّص والتي تبعد عن مواطن الاحتكاك بالعجم، وقد عدّت قبيلة قريش أفصح العرب قاطبة[5]، "ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة

[1] - ابن جني، الخصائص، (م. س)، 392/2.
[2] - المصدر نفسه، 393/2.
[3] - محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية، 1996، دار الشروق، بيروت، ط1، ص: 102.
[4]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط1987، المكتب الإسلامي، بيروت، ص:79.
[5] - أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، (م. س)، ص: 28.

تميم، ولا عَجرفيّة قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي تسمعُه من أسد وقيس مثل: تِعلمون، ونِعلم..."[1]. ولم يفت أحد المحدثين أن يسجّل ملاحظته حول هذا القيد الذي يرى فيه كثيرا من "الضوابط الجافية التي تحكّمت في جمع اللغة وأدت إلى إغفال الكثير من مفرداتها واستعمالاتها، إذ أن ترك الأخذ عن قبيلة بأسرها أو عن أهل منطقة بأسرها فيه ما لا يخفى من الجزافية وإهدار ما يمكن أن يكون هؤلاء وهؤلاء استعملوه من التراكيب والصيغ والأساليب الصحيحة الفصيحة"[2]. علاوة على قبائل أخرى. كما تجاوز الحيز الزماني الذي تم الاقتصار فيه على بعض طبقات الشعراء الأولى؛ فقد أجمع البصريون مثلا على الاستشهاد بشعر طبقتي الجاهليين والمخضرمين واختلفوا في طبقة الإسلاميين أو المتقدمين[3]، ورغم الاختلاف في تقسيم الشعراء إلى طبقات، فإن هذا الأمر لا يغير كثيرا "من موقف اللغويين إزاء شعر هذه المرحلة، فهو عندهم شعر ناتج عن مرحلة تتسم بطابع واحد، وتأخذ لذلك حكمًا واحدا"[4].

من الإشكالات التي تصادف رواية الشعر أيضا والاحتجاج به هو ما تعرّض له من تصحيف وقع فيه كثير من أعلام اللغة والنحو، كعيسى بن عمر (ت 149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، والخليل بن أحمد (ت 170هـ)، وأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت 209هـ)، وأبي الحسن الأخفش (ت 215هـ)، والأصمعي (ت 216هـ)، وغيرهم، و"قد أثر شيوع هذه الظاهرة ثم وقوع كثير من النحاة واللغويين فيها إلى الخطأ في تحليل بعض النصوص اللغوية نتيجة لما تصوّروه من وجود بعض الظواهر في النصوص المروية التي دخلها التصحيف"[5].

ومن أهم القضايا التي تواجه قضية الاحتجاج بالشاهد الشعري أيضا، ما عرفه النحو من تجاذبات وصراعات بين مدارس نحوية عدة، وفي مقدمتها المدرستان البصرية والكوفية؛ ذلك أن محاولة الانتصار لتوجّه معيّن، ترتّب عنه الاختلاف في رواية الشاهد الشعري ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري من ردّ على الكوفيين الذين لا يتحرّجون من إعمال (أنْ) مع الحذف النصبَ في الفعل المضارع وجوبا أو جوازًا استشهادًا بقول الشاعر طرفة بن العبد:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

[1] - المصدر نفسه، ص: 29.
[2] - محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، (م. س)، ص:77.
[3] - محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، 1987، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، ص: 67.
[4] - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، (م. س)، ص: 52.
[5] - المرجع نفسه، ص: 43.

على نصب (أَحضرَ) بتقدير (أنْ) المحذوفة، ودليل ذلك هو ما جاء بعده في الشطر الثاني قولُه: (أنْ أشهَدَ)[1].

وقد ردّ الأنباري هذه المقالة بقوله: "فالرواية عندنا على الرفع، وهي الرواية الصحيحة، وأما من رواه بالنصب؛ فلعلّه روَاه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أنْ) مع الحذف، فلا يكون فيه حجة، ولئن صحّت الرواية بالنصب؛ فهو محمول على أنه توهّم أنه أتى بأنْ، فنصب على طريق الغلط"[2].

وقد جرى الخلاف فيما يحتجّ به من الشعر؛ "لأنه موطن للضرورات الكثيرة التي طال فيها اختلاف العلماء، فنجد علماء النحو وعلماء البلاغة جميعا مهتمين بضرورات الشعر بحثوها وقسّموها إلى مستحسنة وأخرى مستقبحة أو قبيحة ونحو ذلك، واختلفوا فيما جاز للشعراء ارتكابه منها وما امتنع"[3]. إضافة إلى إشكالات أخرى ذكرها محمد عبد الله عطوات في دراسته المذكورة آنفا.

4. نماذج من استعمال الشاهد الشعري في تأصيل القاعدة النحوية

هذه بعض النماذج التي وردت في كتب النحاة تأصيلا لقاعدة نحوية بالرجوع إلى الشعر، من ذلك مثلا، حديثهم عن تساوي المبتدأ والخبر من حيث التعرف. فمن الصور التي قد يأتي عليها كل من المبتدأ والخبر من جهة تعريفهما أو تنكيرهما، وقوعهما معرفتين معا، "فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك هو الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنما الفائدة في مجموعهما"[4]، وقد أقر الزمخشري(538ه) بعدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الحالة: "وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا كقولك: زيد المنطلق، والله إلهنا، ومحمد نبينا، ومنه قولهم: أنتَ أنتَ، وقول أبي النجم(130ه):

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي .....

[1] - أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ت)، دار الفكر، القاهرة، ط1، 560/2.

[2] - المصدر نفسه، 565/2.

[3] - خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، 1974، مطبوعات جامعة الكويت، ص:101.

[4] - أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د. ت)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 66/1.

ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ"[1]. والشاهد في قول الشاعر أبي النجم هو الاحتفاظ برتبة كل من المبتدأ والخبر دون تقديم أحدهما على الآخر.

ومما يستشهد به النحاة شعرًا، قولهم إنه لا يجوز الفصل بين حرف قد وفعله إلا للضرورة؛ لأنها مما يختصّ به الفعل، ويلزمه، فتقوم منه مقام الجزء، كما في قول أحدهم[2] من (الوافر):

فَـقَـدْ وَاللَّهِ بَـيَّـنَ لِـي عَـنَـائِـي بِوَشْـــكِ فَرَاقِهِمْ صُـــرَدٌ يَصِـــيحُ[3]

وفي باب الحروف التي يُحذف بعدها الفعل وغيرُه، يحتجّ الفارسي لحذف الفعل بعد (لولا) بقول الشاعر:

تَعُدّونَ عَقْرَ النّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَولَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

يعلّق أبو علي الفارسي(377ه) قائلا: "فالناصب لـ(الكميّ) الفعلُ المراد بعد (لولا)، وتقديره: لولا تَلْقَوْنَ أو تُبارزُون، أو نحو ذلك، إلا أن الفعل حُذف بعدها لدلالتها عليه، كما حُذف بعد (إنْ) كذلك في نحو قولهم: "الناس مجزيُّونَ بأعمالهم، إن خيرًا فخيرٌ"[4].

5. آفاق بحثية أخرى

تنفتح قضية الاحتجاج بالشاهد الشعري على القواعد النحوية على قضايا ذات صلة؛ ونحسبُ أن العلاقة بين الشعر والنحو إحدى هذه القضايا التي استأثرت باهتمام النحويين قديما وحديثا، مع ما تثير هذه العلاقة من حديث عن خصائص التركيب الشعري إذا ما قارنّاه بنظيره في حقل النثر.

أ- الشعر والنحو: أي علاقة؟

لا يختلف اثنان في أن اللغة، وهي تستعمل داخل النصوص الإبداعية، تجري مجرى آخر يجعلها تكتسي خصائص وسمات لا تسري في الاستعمال العادي للغة. والنص الشعري واحد من تلك النصوص التي تتمتع فيه اللغة بقدر وافر من الحرية، وقد صدق صاحب قول - بول فاليري

[1] - أبو القاسم الزمخشري، المفصل في علم العربية، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، 2004، دار عمار، عمان، ط1، ص: 51.
[2] - لم يُعرف قائل البيت.
[3] - أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (د. ت)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ط)، ص: 393.
[4] - أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، حققه: حسن هنداوي، 1987، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط1، ص ص: 70-71.

Paul Valéry- إن "الشعر لغة داخل الشعر"[1]. كما أن المبدع في مجال الشعر يسمحُ له بما لا يسمح لغيره من التجاوزات اللغوية. فلماذا إذًا، هذا التسامح اللغوي في الشعر خصوصا على خلاف بقية النصوص الأخرى؟ يظهر أن الجواب بسيط عند إبراهيم أنيس الذي يقول: "الشعر فن من الفنون الجميلة مثله مثل التصوير والموسيقى والنحت. وهو في أغلب أحواله يخاطب العاطفة ويستثير المشاعر والوجدان. وهو جميل في تخير ألفاظه، جميل في تركب كلماته، جميل في توالي مقاطعه، وانسجامها بحيث تتردد ويتكرر بعضها فتسمعه الآذان موسيقى ونغما منتظما. فالشعر صورة جميلة من صور الكلام"[2].

ومن هنا، نفهم أن صناعة الشعر ليست هي صناعة النثر، فللشعر خصوصية تقوم على استثارة العاطفة الإنسانية، والتأثير في الوجدان، وهي أمور لا تتطلب استعمال اللغة استعمالا دقيقا يُغيب عناصرَ التجميل اللغوي ويتحاشى وسائل التفنن والزخرف اللفظي، ولهذا أشار ابن طباطبا (ت 322هـ) حين قال: "واجبٌ على صانع الشعر أن يصنعه صنعة متقنة، لطيفة مقبولة، مستحسنة، مجتلبة لمحبة السامع له، والناظر بعقله إليه... فيحسنه جسما، ويحققه روحا، أي يتقنه لفظا، ويبدعه معنى"[3].

وما دامت العاطفةُ وقودَ الشعر، فإن اللغةَ مضطرّة إلى استيعاب هذا التدفّق العاطفي، مجبرة على احتواء انفعالات الشاعر وأحاسيسه، ولم يكن الباحثون في غفلة عن هذا الأمر، فقد حاولوا كلّما ناسبهم المقام، التأكيد على ضرورة مراعاة إملاءات النظام النحوي حين يتعلّق الأمر بالإبداع الشعري؛ منهم مصطفى ناصف الذي يرى أن الشعراء هم أوفق الكتّاب تعاملا مع قواعد النحو، وأقدرهم على الإبداع في هذا المجال، ونص كلامه هو: "النحوُ ليس موضوعًا يحفل به المشتغلون بالمثُل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ، أو يرون للصواب رأيا واحدًا. النحوُ مشغلة الفنّانين والشعراء أو الفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو؛ فالنحو إبداع"[4]، كما حذّر من التغافل عن هذا الأمر حين قال: "والواقع أن فاعلية النظام النحوي في خلق المعنى المتعدد غير ماثلة في أذهاننا، وهذه الفاعلية جزء من أساسي من حيوية اللغة وقدرتها على أداء كثير من وظائفها. وقد بذل المتقدمون ما وسعهم من أجل توضيح

[1] - محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، (م. س)، ص: 5.

[2] - إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، 1978، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط5، ص: 7.

[3] - ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، ط1985، دار العلوم، الرياض، ص: 203.

[4]- مصطفى ناصف، النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، أبريل 1981، مجلة فصول للنقد الأدبي: مناهج النقد الأدبي المعاصر، الجزء الثاني، المجلد الأول، العدد الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص:36.

هذه الملاحظة؛ فنظام الكلمات، ونوع الترابط والانفصال بين العبارات، والتفاوت الملحوظ بين صيغ الكلمات في العبارة، كل أولئك كان مجالا واسعا لكشف إمكانيات غير قليلة. ولكن يظهر أننا حتى الآن لا نقدر خطر الفهم النحوي الناضج، أو نظن أن مراجعة المعاني النحوية أمر لا يهم المشتغلين بالشعر وفلسفة الفن"[1].

إن طاقة النحو مبدعة وخلّاقة شريطة أن تجد سبيلها إلى من يستطيع أن يستوعب هذه الطاقة عبر اللغة، ويبدو أن الشاعر يمتلك ناصية الموهبة التي يمكن أن تحقّق له هذا الاستيعاب، يقول محمد حماسة عبد اللطيف: "لعل ما يستلفت النظر أن المشتغلين بالنصوص في القديم والحديث ممن لا يعدون نحاة بطبيعة الحال هم الذين يقدرون النحو حق قدره، وذلك لأنهم هم الذين يعرفون بالتجريب طاقة النحو المبدعة في إضاءة النص وتفسيره"[2]. وفي موضع آخر، يقول: "غير أن الذي أود أن أهتم به هنا هو ملاحظة أن بناء الجملة في الشعر أكثر استغلالا للإمكانات النحوية التي يتيحها النظام اللغوي وتتعاون معها الإمكانات الشعرية فتهيئ بذلك البيت إلى أن يستقيم وزنه وقافيته وبناء جملته في آن واحد"[3]. فالنصوص الأدبية، والشعرية منها على وجه الخصوص، هي مجال حي وخصب لاستعمال القواعد النحوية، وهي التي تثبت أن النظام النحوي في العربية غير قارّ، بل يتّسم بحيوية منقطعة النظير. ووَفق هذا الاعتبار، يمكن القول إن النحو "جزء أساسي من ذكاء الشاعر وفطنته وروعته، وليس جانبا خارجيا، ولا طلاء يطلى به المعنى. النحو جزء أساسي مما نسمّيه نشاط الكلمات في الشعر"[4].

وقد نادى محمد حماسة عبد اللطيف، في غير موضع، إلى ضرورة الاهتمام بدراسة الجملة في الشعر العربي لا سيما القديم، فهو أمر قد يساعد على تفسيره وتحليله وكشف خباياه، والأهم من ذلك هو أن "الاعتماد على بناء الجملة في دراسة النص وتفسيره لا محيد عنه ولا بديل له لمن يريد أن يقدم دراسة نصية مقنعة"[5]. فهو إذًا، صاحب دعوة عريضة إلى الاهتمام بأوجه العلاقات التي تجمع النحو بالنصوص الأدبية، حتى حين يرتبط الأمر بالنحو التعليمي، فلا بد من الاحتكاك بالنص الأدبي؛ لأنه هو الذي يحفظ للنحو فاعليته من جهة أولى، يقول في كتابه (الجملة في الشعر العربي): "وقد أثبتت لي هذه التجربة كذلك كما أثبت لي غيرها من قبل أن طاقة النحو تتجلى أظهر

[1] - مصطفى ناصف، دراسة الأدب العربي، (د. ت)، الدار القومية، القاهرة، (د. ط)، ص: 214.
[2] - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، 2000، دار الشروق، القاهرة، ط1، ص: 28.
[3] - بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، (م. س)، ص: 308.
[4] - النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، مصطفى ناصف، (م. س)، ص: 36.
[5] - محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ط2003، دار غريب، القاهرة، ص: 307.

ما تكون في النصوص الأدبية، ومن هنا كانت الدعوة، التي أرجو لها أن تتحقق، إلى توجه الدرس النحوي حتى على مستوى النحو التعليمي إلى النصوص الأدبية الجيدة، ولا غرو أن اتجه النحويون القدماء –رضي الله عنهم- إلى النص القرآني والنصوص الشعرية العالية فجعلوها مناط التطبيق الموسع أحيانا كما جعلوا منها شواهدهم"[1]. وهو مما قد يعود بنتائج جيدة على الدرسين الأدبي والنحوي معا من جهة ثانية، يواصل كلامه فيقول: "إن التوجه إلى النصوص الأدبية ومحاولة تفسيرها من مدخل الأبنية النحوية وكشف طاقة النحو في بناء دلالتها سوف يعود بأعظم النتائج أيضا على متعلمي العربية والراغبين فيها"[2].

لقد كان محمد حماسة عبد اللطيف موفّقا حين وصف الشعر بأنه "نسيج متلاحم متشابك، وإذا سللت منه خيطا لتفحصه وتختبره وجدت الخيوط الأخرى تنجذب في يدك"[3]، فذاك التشابك أو التلاحم القائم في الشعر مصدره جملة من المقوّمات التي اختص بها هذا الفن عن غيره من الفنون.

ب- خصائص الجملة في الشعر:

قسّم محمد حماسة عبد اللطيف خصائص لغة الشعر إلى قسمين: خصائص فنية وأخرى تركيبية؛ فالأولى خصائص شكلية تتمثل في "الوزن والقافية، وهما يمثلان الإطار الخارجي لقصيدة ما، والمضمون الداخلي وهو ما يسميه النقاد بالتجربة الشعرية، والربط بين الشكل والمضمون في إطار لغوي تظهر فيه قدرة الشاعر على الإبداع وموهبته في الخلق الفني"[4]. وما دامت التجربة تلعب دورا هاما في كتابات الشاعر، فإن طبيعة اللغة التي تصلح له هي ذات طابع انفعالي، فالشعر، كما يقول أوتّو جسبرسن Otto Jespersen، "تعبير عن الانفعال الدقيق والإحساس الغامض"[5]. أما الخصائص الموالية، فهي خصائص صرفية نحوية، وهل هذا يعني أن النص الشعري يختلف في نظام ترتيبه عن النص النثري؟ طبعا لا، ولكولريدج S.T.Coleridge جواب مناسب في سيرته الذاتية (النظرية الرومانتيكية في الشعر)؛ إذ يقول إنّ "المسألة على وجهها الصحيح يجب أن تكون ما إذا كان هناك أو لم يكن أنماط للتعبير، وتركيب نظام للجمل تكون في مكانها المناسب، والطبيعي

[1] - محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، (م. س)، ص: 220.

[2] - المرجع نفسه، ص: 220.

[3] - محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، (م. س)، ص: 307.

[4] - محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، (م. س)، ص: 372.

[5] - أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمه بتصرف وعلق عليه: عبد الرحمن محمد أيوب، (د. ت)، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، (د. ط)، ص: 215.

في التأليف النثري الجاد ولكنها تكون غير متناسبة وغير متجانسة في الشعر المنظوم والعكس الصحيح"[1].

إن تضافر هذين القسمين، في نظر محمد حماسة عبد اللطيف، هو الذي يسهم في إنتاج الدلالة، بسبب ما يحدث من توافقات تسعف على فهم أجزاء النص، وهذا نص كلامه: "ويثبت التحليل أيضا أن هذه القواعد بنوعيها النحوي والعَروضي لا تكون بمنأى عن إنتاج الدلالة الخاصة بالقصيدة لأن كل جانب من الجوانب على مستوى الأصوات والصيغ والمفردات والتراكيب والوزن الشعري الخاص واختيار القافية المعينة يتعاون مع الآخر ومن هنا يكون إنتاج الدلالة حاصلا لعدد كبير من التوافقات التي تتآزر وتصنع سياقا معينا يساعد بدوره على توجيه فهم الجزئيات في إطار النص كله"[2].

وفي خاتمة هذا العنصر، أحب أن أشير إلى أن بحث اللغة والشعر من القضايا الشائكة في البحث الأسلوبي، وما يجعلها كذلك هو ذلك التداخل الكائن بينهما، ومدى إمكانية رصد حدود هذا التداخل؛ لأن "السؤال عن الشعر بصفة خاصة دون غيره من الأنواع الأدبية إنما يرتد إلى النظر إلى الشعر بوصفه أكثر الأنواع الأدبية تعبيرا عن خصائص "الأدب"، تلك الخصائص الفارقة له عن غيره من أنماط "الكلام""[3]، وإن كان النص الشعري بهذه الخصائص -كما يقول محمد حماسة- "يصبح مقصودا، ويصبح ذا دلالة خاصة، وعلينا أن نفسره من خلال هذا الشكل الذي اختاره وارتضاه، لأن إعادة ترتيبه على ما تقتضيه قواعد صياغة الجمل أو على ما يوجبه النظام المنطقي يعد خروجا بالنص عن أن يكون شعرا، فإن للشعر انتقاءه الخاص، ونظام ترابطه الخاص"[4].

خاتمة:

ملاك الأمر أنه ظلت للموروث الشعري قيمة معرفية كبرى، تمثّلت في العناية بالمرويات الشعرية والنظر إليها، بوصفها دعامة مهمة من دعائم قيام أركان الدرس النحوي العربي؛ فشكّلت بذلك أصلا من أصول المعرفة النحوية، التي ينبغي أن تقوم على ما سمّاه علي أبو المكارم "الأصالة

[1] - كولريدج، النظرية الرومانتيكية في الشعر سيرة أدبية لكولريدج، ترجمة: عبد الحكيم حسّان، ط1971، دار المعارف بمصر، ص: 294.
[2] - محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، (م. س)، ص: 219.
[3] - نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، 2014، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، ص: 154.
[4] - الجملة في الشعر العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، (م. س)، ص: 155.

اللغوية"؛ معنى ذلك أن هذه المرويات تمثّل اللغة العربية تمثيلا دقيقا في مرحلتها دون تأثر بمؤثرات خارجية تضعف هذا التمثيل، أو تشوّه معالمه[1].

والنص الشعري واحد من النصوص التي تحظى بقسم خاص في الأدب إلى جانب قسم النثر، له سماته الخاصة ومقوّماته البارزة التي تجعل منه فنا متفرّدا عن بقية الأجناس الأخرى، ولا يعني هذا التفرد إلا شيئا واحدا، وهو أن مناهج التفاعل مع هذا النوع الأدبي لا بد أن تراعي هذه الخصوصية، وتحترم شروط قراءته. وقد أدرك النحاة هذا الأمر، فكانت عنايتهم بالشعر عناية لافتة؛ وليس أدل من ذلك من حفاوتهم بالشاهد الشعري أثناء التقعيد، هذا على الرغم مما يترتب عن ذلك من إشكالات تهم "مدى صلاحية شعر محكوم بالوزن والقافية ليكون حكمًا فاصلا في وضع قاعدة تتبع في جميع الميادين ولا سيما النثر العادي"[2]، فلا يمكن المساواة بينهما لما يوجد من فروق، ولهذا تجد من القدماء من كان واعيا بالأمر، ولا يجد حرجا في التنبيه عليه، هذا الذي يستشف مما قاله ابن السرّاج (ت 316ه): "ربّما وجدت الشاعر من القدماء الفصحاء يحوجه الوزن إلى قلب البناء، أو يحتاج إلى المعنى فيشتق له لفظا يلتئم به شعره"[3]. وقد أولى القدماء أهمية كبرى لعنصر الضرورة الشعرية، وتنبّهوا من خلاله إلى ما للجملة من خصوصية في استعمالها داخل الشعر، لذلك تظهر شذرات متفرقة في أحاديثهم عن هذا المعطى يمكن أن تكون مدخلا صالحا لدراسة مستقلة في قضية (خصائص الجملة الشعرية في النحو العربي).

[1] - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، (م. س)، ص: 52.

[2] - محمد عبدو فلفل، في التشكيل اللغوي للشعر مقاربات في النظرية والتطبيق، 2013، من منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط1، ص: 5.

[3] - أبو بكر محمد بن السراج، رسالة الاشتقاق، تحقيق: محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، 1972، مكتبة جامعة اليرموك، سوريا، ط1، ص: 28.

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

المصادر:

- أحمد بن فارس، في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، 1997، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (د. ت)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ط).
- أبو البقاء الكفوي، الكلّيات الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، 1998، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.
- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ت)، دار الفكر، القاهرة، ط1.
- أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د. ت)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.
- أبو بكر محمد بن السراج، رسالة الاشتقاق، تحقيق: محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، 1972، مكتبة جامعة اليرموك، سوريا.
- الخطيب القزويني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي، شروح التلخيص، (د. ت)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط).
- أبو زكريا يحيى الفرّاء، معاني القرآن، 1983، عالم الكتب، بيروت، ط3.
- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، (د. ت)، دار المدني، جدة، (د. ط).

- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، 1988، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، 2008، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه وفصله وعلق حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، 1981، دار الجيل، سوريا، ط5.
- ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، 1985، دار العلوم، الرياض.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، (د. ت)، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، (د. ط).
- أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، حققه: حسن هنداوي، 1987، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط1.
- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، 1952، المكتبة العلمية عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1.
- أبو القاسم الزمخشري، المفصل في علم العربية، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، 2004، دار عمار، عمان، ط1.

المراجع:

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، 1978، مطبعة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط6.
- إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، 1978، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط5.
- أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمه بتصرف وعلق عليه: عبد الرحمن محمد أيوب، (د. ت)، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، (د. ط).

- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، 1974، مطبوعات جامعة الكويت. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط1987، المكتب الإسلامي، بيروت.
- عبد الفتاح كيليطو، الأدب والغرابة: دراسات بنيوية في الأدب العربي، 2006، دار توبقال، الدار البيضاء، ط3.
- محمد عبدو فلفل، اللغة الشعرية عند النُحاة- دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي، 2007، دار جرير، عمان، ط1.
- محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، 1986، دار الفكر العربي، القاهرة.
- محمد عبد الله عطوات، منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد الأخرى، 2005، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد: 100/99.
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي،1983، الأطلسي، الرباط.
- محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، 1990، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.
- محمد حماسة عبد اللطيف، ظواهر نحوية في الشعر الحر (دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور)، ط2001، دار غريب، القاهرة.
- مصطفى ناصف، النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، أبريل 1981، مجلة فصول للنقد الأدبي: مناهج النقد الأدبي المعاصر، الجزء الثاني، المجلد الأول، العدد الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- مصطفى ناصف، دراسة الأدب العربي، (د. ت)، الدار القومية، القاهرة، (د. ط).
- محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية، 1996، دار الشروق، بيروت، ط1.
- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، 1987، دار العلوم العربية، بيروت، ط1.

- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، 2000، دار الشروق، القاهرة، ط1.
- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ط2003، دار غريب، القاهرة.
- محمد عبدو فلفل، في التشكيل اللغوي للشعر مقاربات في النظرية والتطبيق، 2013، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط1.
- كولريدج، النظرية الرومانتيكية في الشعر: سيرة أدبية لكولريدج، ترجمة: عبد الحكيم حسّان، ط1971، دار المعارف، مصر.
- نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، 2014، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1.
- يحيى عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي، 1992، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، فلسطين.